المجلد الثامن والعشرون للعام ٢٠٢٤م
حولية كلية اللغة العربية للبنين بجرجا

# أثر المعنى في التقعيد النحوي

## دراسة تطبيقية في شرح التسهيل لابن مالك

**The Impact of Meaning**
**on Grammatical Rules: A Practical Study**
**in the Explanation of Al-Tashil by Ibn Malik**

بقلم

**ريّا دبيان محمد الدبيان**

باحثة دكتوراه، قسم اللغة العربية وآدابها

كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية

الترقيم الدولي/ ISSN: 2356 - 9050

العدد الأول من إصدار ديسمبر ٢٠٢٤م

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٢٠٢٤/٦٩٤٠م

# أثر المعنى في التقعيد النحوي دراسة تطبيقية في شرح التسهيل لابن مالك

**ريا دبيان محمد الدبيان**

**باحثة دكتوراه، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية.**

**البريد الإلكتروني**: riadbyan@gmail.com

## الملخص

هدفت الدراسة إلى بيان أثر المعنى في التقعيد النحوي دراسة تطبيقية في شرح التسهيل لابن مالك. وتكون البحث من المبحث الأول : أثر المعنى في الصناعة النحوية. المبحث الثاني: دراسة تطبيقية لأثر المعنى في التقعيد النحوي في شرح التسهيل لابن مالك. وبه مطلبان: المطلب الأول: أثر المعنى في تقعيد الأحكام النحوية. المطلب الثاني: أثر علاقات المعنى في التقعيد النحوي: ويعتمد البحث على المنهج التطبيقي. من أهم النتائج التي خرج بها هذا البحث:

١. أن للمعنى مكانةً واضحةً في الدرس النحوي، فهو يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالصناعة النحوية، ومن ثمَّ يمكن أن نقول: إن النحو قائم على المعنى والصناعة النحوية.

٢. أن للمعنى أثرًا في تقعيد الأحكام النحوية، فالقول بالإضمار، والإظهار ، والتقديم، والتأخير ، والجواز، والوجوب، والمنع، راجع إلى المعنى، فوضوح المعنى وحضوره وعدم اللبس فيه؛ يجيز القول بالإضمار، والإظهار، والتقديم ، والتأخير، وعدم وضوح المعنى ، وامكانية حدوث اللبس؛ يوجب الإظهار، ويمنع الحذف كما يوجب البقاء على الأصل من غير تقديم أو تأخير.

٣. أن لعلاقات المعنى أثرًا في تقعيد القواعد النحوية، فعلاقة الترادف، أو التقابل ، أو الاشتمال أو الجزء بالكل، أو العكس، لها دور في تقعيد القواعد كجواز قيام أحد المترادفَيْنِ مقام الآخر، وجواز الاستغناء بالجزء عن الكل....وما إلى ذلك من أثر علاقات المعنى في تقعيد القواعد.

**الكلمات المفتاحية**: التقعيد النحوي، شرح التسهيل، ابن مالك، اللغة العربية

# : The Impact of Meaning on Grammatical Rules
# A Practical Study in the Explanation of Al-Tashil by Ibn Malik

**Riya Debian Muhammad Al-Debian**
Department of Arabic Language and Literature, College of Arabic Language and Social Studies, Qassim University, Saudi Arabia.
**Email:** riadbyan@gmail.com

## Abstract

**This study aimed to explore the impact of meaning on grammatical rules through a practical analysis of the explanation of Al-Tashil by Ibn Malik. The research consisted of two sections: the first addressed the influence of meaning on grammatical constructs, while the second provided a practical study of the impact of meaning on grammatical rules within the explanation of Al-Tashil by Ibn Malik. The second section was divided into two subsections: The first focused on the influence of meaning in establishing grammatical judgments, and the second discusses how semantic relationships affect the formulation of grammatical rules. The study followed an applied methodology.**

**Key findings of this research included:**

**1. Meaning holds a significant place in grammatical studies, being closely linked to grammatical constructs. Hence, it can be argued that grammar is fundamentally based on meaning and grammatical formulation.**

**2. Meaning influences the establishment of grammatical judgments. For instance, the use of ellipsis, clarity, word order, permissibility, obligation, and prohibition are all tied to meaning. When the meaning is clear and unambiguous, ellipsis, word order alterations, and other grammatical options are permissible. However, when meaning is unclear or potentially ambiguous, clarity is required, prohibiting ellipsis and mandating adherence to the original word order.**

**3. Semantic relationships affect the formulation of grammatical rules. For example, relationships of synonymy, antonymy, inclusion, part-to-whole, or vice versa, play a role in the formation of rules, such as allowing one synonym to replace another, or permitting the use of a part to stand for the whole, among other impacts of semantic relationships on grammatical rules.**

**Keywords: Grammatical Rules, Al-Tashil Explanation, Ibn Malik, Arabic Language.**

بسم الله الرحمن الرحيم

## مقدمة:

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

فقد احتل المعنى مكانة واضحة في الدرس النحوي، فهو يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالصناعة النحوية، كما أن لعلاقاته أثرًا في صياغة قواعد التراكيب النحوية في اللغة العربية، وقد تنبه النحاة القدامى إلى مثل هذه العلاقات في وصف قواعد اللغة وتركيبها، فدرسوا الجملة وأساليب التعبير عن المعاني، والتفتوا إلى أحوال اللفظ وعلاقته بغيره في التراكيب، ونظروا إلى ما يأتلف من الألفاظ وما لا يأتلف منها، وعلاقة ذلك باستقامة المعنى وسلامة التعبير(١)، ويعد المعنى من أهم الضوابط التي اعتمدها النحاة في منع التراكيب العربية وتجويزها، وقد يتقدم الاحتكام إلى المعنى على الضوابط والأصول الأخرى(٢).

<u>وتتضح أهميَّة هذا البحث فيما يلي:</u>

١- أن الحقيقة النحوية لها أبعاد مختلفة وجوانب متعددة كأي حقيقة أخرى.

٢- دور المعنى في تقعيد القواعد النحوية في اللغة العربية.

٣- أثر علاقات المعنى في صياغة التراكيب النحوية في اللغة العربية.

٤- تظهر هذه الدراسة جانبًا من جوانب نظر النحاة العرب في استنباط القواعد الناظمة للتراكيب في العربية.

ويهدف هذا البحث إلى توضيح أثر المعنى في التقعيد النحوي في شرح التسهيل لابن مالك من خلال التساؤلات الآتية:

١- ما منزلة المعنى في التقعيد النحوي من خلال شرح التسهيل لابن مالك؟

---

(١) انظر: نظرية المعنى في الدراسات النحوية: ص ٣١٣+٣١٤.

(٢) انظر: منزلة المعنى في نظرية النحو العربي: ص٨٠

٢- ما أثر المعنى في وجوه الصناعة النحوية؟

٣- هل القول بالإضمار، والإظهار، والتقديم، والتأخير، والجواز، والوجوب، والمنع، راجع إلى المعنى؟

٤- هل لعلاقات المعنى أثر في التقعيد النحوي كعلاقة الترادف، أو التقابل ، أو الاشتمال أو الجزء بالكل، أو العكس؟

ومن الدراسات السابقة:

- المعنى النحوي مفهومه ومكوناته، الدكتور محمد صلاح الدين بكر، المصدر: الحصاد في اللغة والأدب – الكويت، المجلد ١ – العدد ١، ١٩٨١.
- أنماط من أثر المعنى في توجيه وضبط القواعد المتعددة الوجوه، الدكتور: محمد رباع، البصائر (مجلة علمية تصدر عن جامعة البترا الخاصة، المجلد ٨- العدد ٢، ١٤٢٥-٢٠٠٤
- قرينة السياق ودورها في التقعيد النحوي والتوجيه الاعرابي في كتاب سيبويه، الدكتور: إيهاب عبد الحميد عبد الصادق سلامة، رسالة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة عين شمس، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، قسم اللغة العربية.
- أثر علاقات المعنى في تقعيد تراكيب العربية ، سعيد جبر أبو خضر- عبد الرحمن قبلان السرحان، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد ٩ – العدد ٢أ، ٢٠١٢.

ويتكون البحث من تمهيد ومبحثين في الدراسة التطبيقية لأثر المعنى في التقعيد النحوي في شرح التسهيل لابن مالك

المبحث الأول: أثر المعنى في تقعيد الأحكام النحوية:

-وجوب البقاء على الأصل في ترتيب الجملة الفعلية إذا خِيفَ اللبس، ويجوز التقديم والتأخير إذا أُمِنَ اللبس:

-وجوب تنزيل (غير) منزلة (إلا) ليصح المعنى في قولهم: (ما أتاني غير زيد وعمرو)

- جواز حذف عامل المصدر لقرينة لفظية أو معنوية
- جواز تقديم الخبر على المبتدأ مع تساويهما في التعريف أو التنكير لوجود قرينة
- يجوز حذف الخبر بعد (لولا) إذا أريد به كونٌ مقيدٌ دلّ عليه دليل
- وقوع (إلا) موقع (غير) في قوله تعالى: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾(١).
- يجوز إضمار فعل الفاعل المشعر به ما قبله
- جواز إضمار عامل الحال لحضور معناه
- جواز حذف المضاف وإنابة المضاف إليه منابه إذا أُمن اللبسُ، ويمتنع لحدوث اللبس
- جواز نصب الفاعل ورفع المفعول به لظهور المعنى وأمْنِ اللبس
- يجوز الاستغناء عن لفظ الفعل وفاعله لحضور معناهما
- يجوز الاستغناء عن لفظ الضمير العائد على المبدل منه لظهور معناه
- يجوز إبدال فعلٍ من فعلٍ إذا كان موافقًا له معنى
- إضمار المفعولَيْنِ اللَّذَيْنِ تعدَّى إليهما فعل الفاعل
- قد يحذف القول ويستغنى عنه بالمقول، وقد يحذف المقول ويستغنى عنه بالقول، لدلالة المعنى عليه والاستغناء بالمقول عن القول أكثر

المبحث الثاني : أثر علاقات المعنى في التقعيد النحوي:

١- علاقة الترادف في التقعيد النحوي:

٢- علاقة الجزء بالكل من حيث المعنى في التقعيد النحوي

٣- علاقة الاشتمال في التقعيد النحوي

٤- علاقة التقابل في التقعيد النحوي

الخاتمة

(١) الأنبياء:٢٢.

## المبحث الأول: أثر المعنى في الصناعة النحوية

### أ- المراد بالمعنى والتقعيد:

المعنى هو: القصد والمراد، يقال: عنيت بالكلام كذا: أي أردت وقصدت وعمدت، ويقال: عنيت فلانًا عنيًا : أي قصدته، وعناني أمرك: أي قصدني(١).

التقعيد: مصدر الفعل قعَّدَ يُقعِّد، وقعَّد القاعدة: وضعها، وقعَّد اللغة ونحوها: وضع لها قواعد يُعمل بموجبها(٢)، "والقاعدة في الاصطلاح بمعنى الضابط وهي الأمر الكلي المنطبق على جميع جزئياته"(٣).

### ب- أثر المعنى في وجوه الصناعة النحوية :

١/ أثر المعنى في الحد النحوي: جعل النحاة لكل بابٍ نحويٍّ حدًّا، وسعوا لأنْ يكون هذا الحد جامعًا مانعًا، بإبراز المعاني والصفات التي يتصف بها هذا الباب دون غيره(٤)، من ذلك قولهم في حد الحال: " الحال وصف هيئة الفاعل أو المفعول به "(٥).

٢/ أثر المعنى في المصطلحات النحوية(٦): اعتنى النحاة الأوائل بدلالة المصطلحات النحوية، فبُنِيَتْ كثيرٌ من المصطلحات على أساس المعنى، فالواضع يتوخى التعبير عن المعنى النحوي للموضوع الذي وضع له المصطلح، فجاءت المصطلحات النحوية مطابقةً في دلالتها للمعاني المراد التعبير عنها، وهذا سبب بقائها زمنًا طويلًا(٧).

٣/ أثر المعنى في تفريع الأبواب النحوية: ارتبط تفريع الأبواب النحوية إلى فروعها الدقيقة بالمعنى ارتباطًا وثيقًا، فالمعاني الكلية التي يعبر عنها

---

(١) انظر: الصاحبي في فقه اللغة: ص١٤٤/١٤٥، لسان العرب: ١٠٥/١٥، الصحاح: ٢٤٤٠/٦.

(٢) انظر: معجم اللغة العربية المعاصرة: ١٨٤١/٣.

(٣) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: ٥١٠/٢.

(٤) انظر: نظرية المعنى في الدراسات النحوية: ص ٣٧+٤٥.

(٥) اللُّمَع: ص ٦٢.

(٦) (المصطلح): هو دلالة – أو علم– لباب نحوي أو ظاهرة نحوية، انظر: نظرية المعنى في الدراسات النحوية: ص ٥٥.

(٧) انظر: نظرية المعنى في الدراسات النحوية: ص٦١+٦٤+٦٥.

موضوعات النحو تتفرع إلى معانٍ دقيقةٍ وهذه التفريعات تتفرع إلى تفريعاتٍ أخرى وهكذا حتى يتم استيعاب معاني ذلك الباب، ونجد ذلك واضحًا في كتاب سيبويه، حيث إنه أكثَرَ من الأبواب للموضوع الواحد حتى يستوفيَ كل أبوابه وفروعه، وسار المبرد على أثره، وقد برع ابن السراج في تبويب كتابه وتصنيفه على نظام عقلي لم يسبق إليه، حيث إنه استوعب معانيَ النحو استيعابًا واسعًا، فجعل المعاني تتسق في نظمٍ متجانسةٍ متوائمةٍ من الأصل إلى الفرع، ومن المجملِ إلى المفصلِ[1].

٤/أثر المعنى في دراسة كُلٍّ من العامل والتعليل والتأويل والقياس:

▪في العامل: سيطرت فكرة العامل في النحو العربي على اهتمام أغلب النحويين، وتأتي أهميته من كونه أساسًا لفهم معاني النحو[2]، قال الرماني في حد العامل: " موجبٌ لتغييرٍ في الكلمة على طريق المعاقبة لاختلاف المعنى" [3]، وقسَّم النحاة العوامل إلى عوامل لفظيةٍ وأخرى معنويةٍ، وإن العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أنها معنوية، ألا ترى أنك تقول: رفعت هذا لأنه فاعل ونصبت هذا لأنه مفعول، فهذا اعتبار معنوي لا لفظي[4].

▪التأويل النحوي: يعد المعنى من الأسباب التي دعت النحاة إلى التأويل، فبعض النصوص لا يمكن أن تُحمَلَ على ظاهرها، لأن ذلك قد يؤدي إلى فساد المعنى، أو دلالته على معنى مغاير، أو التضاد أو التناقض أو لا يدل على شيء البتة، ومن أثر المعنى في تأويل قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۖ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ۝٤﴾[5] جمع في هذه الآية بين (استوى على العرش) وبين (وهو معكم)، والأخذ بالظاهر

(١) انظر: نظرية المعنى في الدراسات النحوية: ص٧٠+٧٢+٨٠.

(٢) انظر: المرجع السابق: ص٨١.

(٣) الحدود في النحو: ص ٣٨.

(٤) انظر: الخصائص: ١/١١٠.

(٥) الحديد:٤.

تناقض، فدلَّ على أنه لابد من تأويل هو: الآية محمولة على حذف مضاف: أي وعلمه معكم(١).

- القياس: أثَّر المعنى في القياس ، حيث كان النحاة ينطلقون في ترجيحهم بين قياسٍ وآخر من صحة المعنى، أو من كثرة الشيوع، أو من الأصل(٢).

٥/أثر المعنى في الخلاف النحوي: كان اختلاف النحاة في فهم النصوص وتفسيرها وإدراك معانيها من أهم العوامل في إثارة الخلاف النحوي، حيث يؤدي الاختلاف في فهم النصوص إلى الاختلاف في الحكم والتعليل والتأويل(٣).

٦/أثر المعنى في الأحكام النحوية: يعد المعنى من أهم الضوابط التي اعتمدها النحاة في منع التراكيب العربية و تجويزها، وقد يتقدم الاحتكام إلى المعنى على الضوابط والأصول الأخرى(٤).

٧/أثر المعنى في نَظْمِ الكلام: اعتنى النحاة بدراسة التراكيب ودلالاتها، فدرسوا الجملة وأساليب التعبير عن المعاني، والتفتوا إلى أحوال اللفظ وعلاقته بغيره في التراكيب، كما نظروا إلى ما يأتلف من الألفاظ وما لا يأتلف منها، وعلاقة ذلك باستقامة المعنى وسلامة التعبير(٥)، قال المبرد: " فَكل مَا صلح بِهِ الْمَعْنى فَهُوَ جيد وكل مَا فسد بِهِ الْمَعْنى فمردود"(٦).

**ج- تعارض المعنى والإعراب**:

قال ابن جني في باب (تجاذب المعاني والإعراب): "إنك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى مُتجاذبين: هذا يدعوك إلى أمرٍ، وهذا يمنعك منه. فمتى اعتورا كلامًا ما أمسكت بعروة المعنى وارتحت لتصحيح الإعراب"(٧).

---

(١) انظر: نظرية المعنى في الدراسات النحوية: ص ١١٧.

(٢) انظر: المرجع السابق: ص ١٢٥.

(٣) انظر: المرجع السابق: ص ١٢٧.

(٤) انظر: منزلة المعنى في نظرية النحو العربي: ص٨٠.

(٥) انظر: نظرية المعنى في الدراسات النحوية: ص ٣١٣+٣١٤.

(٦) المقتضب: ٣١١/٤.

(٧) الخصائص: ٢٥٨/٣.

## المبحث الثاني:

## دراسة تطبيقية لأثر المعنى في التقعيد النحوي في شرح التسهيل لابن مالك

**المطلب الأول: أثر المعنى في تقعيد الأحكام النحوية:**

١- وجوب البقاء على الأصل في ترتيب الجملة الفعلية إذا خِيفَ اللبس، ويجوز التقديم والتأخير إذا أُمِنَ اللبس:

الأصل أن يلي الفعل الفاعل بلا فصلٍ، والفصل بينهما بالمنصوب جائز ما لم يعرض موجبٌ للبقاء على الأصل، فمن موجبات البقاء على الأصل: خوف الْتِبَاسِ الفاعل بالمفعول نحو: (ضرب هذا ذاك)، فلا يتميز الفاعل من المفعول إلا بالرتبة، فالفاعل هو (هذا) بموجب الرتبة، ويجوز تأخير الفاعل على المفعول وتقديمه إذا بان بقرينة لفظية أو معنوية تمنع وقوع اللبس نحو: (ضرب موسى سلمى) و(لحقت الأولى الأخرى)[١].

وقول ابن مالك هو تكرار لما قد قيل سابقًا، كقول ابن السراج، وأبي سعيدٍ السيرافيِّ، قال ابن السراج: إذا حصل لبسٌ في تقديم المفعول به على الفاعل لم يجُزْ تقديمه نحو قولكَ: (ضربَ عيسى موسى) فـ(عيسى) إذا كان الفاعل لم يجُز تقديم (موسى) عليه؛ لأنه مُلْبِسٌ لا يبين فيه إعرابٌ، وكذلك قول: (ضرَبَ العَصا الرحى)، و (ضربَ هَذا هَذا) لا يجوز فيها التقديم والتأخير، أما إن قلت: (كسر الرحى العصا) ، و(ضربَ هَذه هَذا) جازَ لك التقديمُ والتأخيرُ، لما فيه من عدم اللبس[٢]، وقال أبو سعيدٍ: يجوز تقديم المفعول على الفاعل إذا لم يضرَّ المعنى تقديمُه ولم يحدث لبس، أما إذا لم يتبين الفاعل من المفعول قُدِّمَ الفاعلُ لا غير، وإن بان الإعراب في أحدهما جاز التقديم والتأخير[٣][٤].

---

(١) انظر: شرح التسهيل: ١٣٣/٢.

(٢) انظر: الأصول في النحو: ٢٤٥/٢+٢٤٦.

(٣) انظر: شرح كتاب سيبويه: ٢٦٣/١.

(٤) ينظر: نماذج أخرى في: ٣٥٠/١، ١٥٣/٢.

٢- وجوب تنزيل (غير) منزلة (إلا) ليصح المعنى في قولهم: (ما أتاني غير زيد وعمرو) : ذكر ابن مالك: قال سيبويه: "زعم الخليلُ -رحمه الله- ويونسُ جميعًا أنه يجوز: ما أتاني غيرُ زيدٍ وعمرٍو. فالوجه الجر. وذلك أن غير زيدٍ في موضع إلا زيدٌ وفي معناه، فحملوه على الموضع كما قال:

... ... ... ... ... فَلَسْنَا بَالجِبَالِ ولا الحَدِيدا[١]

فلسنا بالجبال ولا الحَديدَا فلما كان في موضع إلا زيدٌ وكان معناه كمعناه، حملوه على الموضع. والدليل على ذلك أنك إذا قلت غيرُ زيدٍ فكأنك قد قلت إلا زيدٌ. ألا ترى أنك تقول: ما أتاني غيرُ زيدٍ وإلا عمرٌو"[٢]؟، وعقب ابن مالك بقوله: إذا قيل: (ما أتاني غير زيدٍ وعمرٌو) -بالرفع- حكَمَ لـ(غير) هنا بحكْمِ (إلا) فإن لم يحكم لها بحكم (إلا) فَسَدَ المعنى المراد، فالمراد إدخال زيد وعمرو في الإتيان، فإن لم تجعل (غير) بمنزلة (إلا) ورفع عمرو كان المعنى إخراج عمرو من الإتيان وكأنه قيل: ما أتاني غيرُ زيدٍ، وما أتاني عمرٌو. والمراد خلاف ذلك، وبالتالي يُعرب عمرو بإعراب ما بعد إلا ، وبإعراب ما بعد غير لا بإعرابه نفسه[٣]، وقد أورد الرماني في شرحه لكتاب سيبويه: أنه "يجوز في عمرو وجهان: الجر بالعطف على اللفظ، والرفع بالعطف على تأويل الكلام، إذ تأويله: ما أتاني إلا زيد وعمرو، فالجر الوجه؛ لأنه أشكل في اللفظ، مع اتفاق المعنى"[٤]، وقد قال المبرد: " اعلم أن الشيء لا يجوز أن يحمل على المعنى إلا

---

(١) من الوافر، وهو عجز بيت صدره:

مُعاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فأسْجِحْ ... ... ... ... ...

وهو لعقيبة الأسدي في: الكتاب ٦٧/١، وسر صناعة الإعراب ١٤١/١، وبلا نسبة في: الشعر والشعراء ١٠٠/١، والعقد الفريد ٢٣٧/٦.

(٢) الكتاب: ٣٤٤/٢.

(٣) انظر: شرح التسهيل: ٣١٣/٢+٣١٤.

(٤) شرح كتاب سيبويه للرماني: ص ٥٤٩

بعد استغناء اللفظ، وذلك قولك: ما جاءني غير زيدٍ وعمرو حمل (عمرو) على الموضع ؛ لأن معنى قوله: (غير زيد) إنما هو: إلا زيد، فَحمل (عمرو) على هذا الموضع"[١]

٣- جواز حذف عامل المصدر لقرينة لفظية أو معنوية:

يحذف عامل المصدر جوازًا لقرينة لفظية أو معنوية، ومن جواز حذفه لقرينة لفظية نحو قولك لمَن قال: ما قمت: (بلى قيامًا طويلًا)، ومن جواز حذفه لقرينة معنوية نحو قولك لمن تأهب لسفر: (تأهبًا مباركًا وسفرًا مأمونًا)[٢].

وقد نقل ابن مالك قول من سبقه، قال سيبويه: ومما يَنتصب على إضمار الفعل أن ترى الرجل قد قدم من سفرٍ فتقول: (خيرَ مقدمٍ)، فكأنّه بناه على قوله: (قدمتُ)، فقال: (قدمتَ خيرَ مقدمٍ)، وإن لم يُسمع منه هذا اللفظ، فإن قدومه ورؤيته إيَّاه بمنزلة قوله: قدمتُ، وإن شئت قلت: (خيرُ مقدمٍ) رفعت على الابتداء[٣]، وممن قال بإضمار عامل المصدر بعد سيبويه ابن السراج[٤]، والزمخشري[٥].

٤- جواز تقديم الخبر على المبتدأ مع تساويهما في التعريف أو التنكير لوجود قرينة:

الأصل في الجملة الاسمية تعريف المبتدأ وتنكير الخبر، وقد يعرفان كقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمۡۖ﴾[٦]، وقد ينكران نحو قوله تعالى: ﴿وَلَعَبۡدٌ مُّؤۡمِنٌ خَيۡرٌ مِّن مُّشۡرِكٍ﴾[٧] بشرط حصول الفائدة، فعدم حصولها مانع من كون المبتدأ والخبر

(١) المقتضب: ٢٨١/٣
(٢) انظر: شرح التسهيل: ١٨٣/٢
(٣) انظر: الكتاب: ٢٧٠/١
(٤) انظر: الأصول في النحو: ٢٨٤/٢+٢٤٩
(٥) انظر: المفصل في صنعة الإعراب: ص ٥٦
(٦) الشورى:١٥.
(٧) البقرة:٢٢١.

كلامًا، والأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، ويجوز تقديم الخبر بشرط عدم حدوث اللبس، فإن تساوى المبتدأ والخبر في التعريف والتنكير وجب تقديم المبتدأ وتأخير الخبر؛ لأنه لا يتميز المبتدأ من الخبر إلا بذلك، إلا إن وجد قرينة لفظية أو معنوية يحصل بها التمييز بين المبتدأ والخبر جاز تقدم الخبر، من ذلك: تقديم الخبر على المبتدأ المساوي له في التنكير لوضوح المعنى قوله صلى الله عليه وسلم: (مسكينٌ مسكينٌ رجلٌ لا زوجَ له)[١][٢].

وقد سُبق ابن مالك بهذا القول ، ومن الأقوال السابقة قول ابن جني حيث قال: إذا كان المبتدأ والخبر معرفتين كنتَ مخيرًا فيهما أيهما شئتَ جعلتَه المبتدأ وجعلتَ الآخرَ الخبرَ تقول: (زيد أخوك) وإن شئت قلت: (أخوك زيد)[٣]، وقال الزمخشري: إذا وقع المبتدأ والخبر معرفتين لا يجوز تقديم الخبر بل أيهما قدمت فهو المبتدأ[٤]، وقال أبو البقاء: يجوز تقديم الخبر على المبتدأ، وقال الكوفيون: لا يجوز، وحجة من أجازه السماع والاستدلال، أما السماع فقول الشاعر:

بنونا بنو أَبنائِنا وبنَاتُنا بنوهُنَّ أبناءُ الرِّجالِ الأَباعِدِ[٥]

بنونا : خبر، بنو أبنائنا: مبتدأ، والتقدير: بنو أبنائنا مثل أبنائنا، ولا يجوز أن يكون بنونا مبتدأً، وبنو أبنائنا الخبر[٦]، حيث لا يصح المعنى إلا بذلك[٧].

---

(١) سنن سعيد بن منصور، ح٤٨٨، كتاب الوصايا، باب الترغيب في النكاح، ١٦٣/١

(٢) انظر: شرح التسهيل: ٢٨٩/١+٢٩٠+٢٩٦+٢٩٨

(٣) انظر: اللُّمَع في العربية: ص٢٦

(٤) انظر: المفصل في صنعة الإعراب: ص٤٦

(٥) البيت من الطويل، لم ينسب لقائل، غريب الحديث:٢٣٠/١، الفروق اللغوية للعسكري:٢٨٣، همع الهوامع: /٣٨٤

(٦) انظر: التبيين عن مذاهب النحويين: ص ٢٤٦

(٧) ينظر: نموذج آخر: ٧٥/٢

٥- يجوز حذف الخبر بعد (لولا) إذا أريد به كونٌ مقيدٌ دلّ عليه دليل:

يجب حذف الخبر بعد (لولا) الامتناعية غالبًا؛ لكونه معلومًا بمقتضى (لولا) نحو: (لولا زيدٌ لأكرمت عمرًا)، فلا شك أن المراد: وجود زيد مانع من إكرام عمرو، فصح الحذف لتعيِّن المحذوف، ووجب لسد الجواب مسده، فالمراد هنا بالثبوت: الكون المطلق، ويرى ابن مالك: أنه لو أريد كونٌ مقيدٌ لم يدل عليه دليل لم يجز حذف الخبر بعد (لولا) نحو: (لولا عمرو عندنا لهلك)، ولو أريد كونٌ مقيدٌ دلَّ عليه دليل جاز الإثبات والحذف، نحو: (لولا أنصار زيدٍ حموه لم ينج )، فـ(حموه): خبر مفهوم المعنى من كلمة (أنصار)، فيجوز إثباته وحذفه[١].

أما الأقوال السابقة لقول ابن مالك كقول سيبويه[٢]، والمبرد[٣]، وأبي سعيدٍ السيرافي[٤]، وأبي علي الفارسي[٥] فهي تقول: إن الاسم بعد (لولا) يرتفع بالابتداء وخبره محذوف لكثرة الاستعمال، وبيان المعنى، قال السيرافي: "وحُذِفَ الخبرُ حين كثر استعمالهم وفهم المعنى، ومعنى لولا أن الثاني يمتنع بامتناع الأول"[٦]، ولم أجد-وفق اطلاعي- أحدًا من السابقين يلزم ظهور الخبر إذا كان كونًا مقيدًا لم يدل عليه دليل، وقد قال ابن مالك: "وهذا الذي ذهبت إليه هو مذهب الرماني والشجري والشلوبين وغفل عنه أكثر الناس"[٧].

---

(١) انظر: شرح التسهيل: ٢٧٦/١

(٢) انظر: الكتاب:١٢٩/٢.

(٣) انظر: المقتضب: ٧٦/٣

(٤) انظر: شرح كتاب سيبويه: ٤٦٠/٢

(٥) انظر: الإيضاح العضدي: ٥١

(٦) انظر: شرح كتاب سيبويه: ٤٦٠/٢

(٧) انظر: شرح التسهيل: ٢٧٦/١

٦- وقوع (إلا) موقع (غير) في قوله تعالى: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾[١].

إعراب (إلا) وما بعدها صفةً: الأصل في (غير) أن تقع صفةً، والأصل في (إلا) أن يستثنى بها، ثم حُملت كل واحدة منهما على الأخرى فيما هي أصلٌ فيه، ومما وقعت به (إلا) موقع (غير) فقُصِدَ بها وما وليها الوصفُ لا الاستثناءُ قوله تعالى: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾[٢]، فـ(إلا الله) صفة لآلهة، يراد بها التوكيد لا التخصيص، فلا فرق في المعنى بين ثبوتها وسقوطها، ولا يجوز أن يجعل (إلا الله) بدلًا، لأن شرط البدل في الاستثناء صحةُ الاستغناء به عن الأول، وذلك ممتنع بعد (لو) كما يمتنع بعد (إنْ) لأنهما حرفا شرطٍ والكلام معهما مُوجب[٣]، موافقًا ما قال به سيبويه: "والدليل على أنه وصف أنك لو قلت: لو كان معنا إلا زيدٌ لهلكْنا وأنت تريد الاستثناء لكنت قد أحلتَ"[٤]، وشرح السيرافي قوله: فقال: " إنه إذا قال: (لو كان معنا إلا زيد لهلكنا) وهو يريد الاستثناء لكان محالًا؛ لأنه يصير في المعنى: لو كان معنا زيد فهلكنا؛ لأن البدل بعد (إلا) في الاستثناء مُوجب، وكذلك: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾[٥]، لو كان على البدل لكان على التقدير: لو كان فيهما الله لفسدتا. وهذا فاسد"[٦]، قال المبرد : "الْمَعْنى -وَالله أعلم- لَو كَانَ فيهمَا آلِهَة غير الله ولَو كَانَ مَعنا رجل غير زيد"[٧]، خلافًا لما نقله ابن السراج عن المبرد حيث قال: " قال أبو العباس -رحمه الله- : لو كان معنا إلا زيدًا لغلبنا أجود كلام وأحسنه، والدليل على جودته أنه بمنزلة

---

(١) الأنبياء:٢٢.

(٢) الأنبياء:٢٢.

(٣) انظر: شرح التسهيل: ٢٩٨/٢

(٤) الكتاب: ٣٣١/٢+٣٣٢

(٥) الأنبياء:٢٢.

(٦) شرح كتاب سيبويه: ٧٧/٣+٧٨

(٧) المقتضب: ٤٠٨/٤

النفي، نحو قولك: ما جاءني أحد إلا زيد وما جاءني إلا زيد، إنك لو قلت: لو كان معنا أحد إلا زيد لهلكنا فزيد معك كما قال تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[1]"[2]، قال ابن مالك: كلام المبرد في المقتضب موافق لكلام سيبويه، أما ما نقله ابن السراج عن المبرد فهناك من قَبِلَهُ وهناك من أنْكَرَ نسبته للمبرد[3][4].

٧- يجوز إضمار فعل الفاعل المشعر به ما قبله:

قال ابن مالك : ويضمر جوازًا فعلُ الفاعل المشعرُ به ما قبله، نحو قراءة ابن عامر وأبي بكر: ﴿يُسَبَّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْـَٔاصَالِ ۝٣٦ رِجَالٌ﴾[5][6] ، فـ(رجال) فاعل الفعل المضمر (يُسَبِّحُ) لإشعار يُسَبَّحُ به مع عدم صلاحية إسناده هو إليهم، لأن الرجال لا يكونون مُسَبَّحين بل مُسَبِّحين، فلا يجوز هذا الاستعمال إلا فيما كان هكذا، فلو قيل: يُوعَظ في المسجد رجالٌ جازَ لعدم اللبس، ومن حذف فعل الفاعل قول عائشة رضي الله عنها: (فما أستطيعُ أنْ أقضيَه إلا في شعبانَ، الشُغْلُ من رسول الله صلى الله عليه وسلم)، فـ(الشغل) فاعل لفعل محذوف: أي يمنعني الشغل من أجل رسول الله صلى الله عليه وسلم[7]، وهذا ما قاله أبو علي الفارسي: " ومن قرأ: ﴿يُسَبَّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْـَٔاصَالِ ۝٣٦ رِجَالٌ﴾[8] فارتفاع

---

(١) الأنبياء:٢٢.

(٢) الأصول في النحو: ٣/٣٠١+٣٠٢

(٣) شرح التسهيل: ٢/٢٩٩

(٤) ينظر نماذج أخرى: ٢/٣٠٠+٣٠١

(٥) النور:٣٦-٣٧.

(٦) قيل: اختلفوا في كسر الباء وفتحها من قوله ﴿يُسَبَّحُ لَهُۥ فِيهَا﴾ ، فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم بكسر الباء، وقرأ ابن عامر وعاصم في رواية أبى بكر بفتح الباء. انظر: السبعة في القراءات ص: ٤٥٦.

(٧) انظر: شرح التسهيل: ٢/١١٨+١١٩

(٨) النور:٣٦-٣٧.

(رجال) بشيءٍ مضمرٍ دَلَّ عليه يسبح، كأنه قال: يسبحه فيها رجال"[١]، وقال بقوله الزمخشري: وقد يجيء الفاعل ورافعُهُ مضمرٌ.كقوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ ۝٣٦ رِجَالٌ﴾[٢]، فيمن قرأها، مفتوحة الباء أي يسبحه رجال[٣].

٨- جواز إضمار عامل الحال لحضور معناه:

جواز إضمار عامل الحال لحضور معناه ودلالة الحال عليه كقولهم للراحل: راشدًا مهديًّا، بإضمار (تذهب) لحضور معناه، وقولهم للقادم : مَبرورًا مأجورًا، بإضمار: رجعتَ[٤].

والقول بجواز إضمار عامل الحال قال به سيبويه، حيث قال: "وأما قولهم: راشدًا مهديًّا، فإنهم أضمروا اذهب راشدًا مهديًّا، وإن شئتَ رفعتَ كما رفعت مصاحبٌ معانٌ، ولكنه كثر النصب في كلامهم، لأنّ راشدًا مهديًّا بمنزلة ما صار بدلاً من اللفظ بالفعل، كأنه لفظ برشدت وهديت"[٥]، وقال بإضمار عامل الحال الزمخشريُّ[٦].

٩- جواز حذف المضاف وإنابة المضاف إليه منابه إذا أُمن اللبسُ، ويمتنع لحدوث اللبس:

يجوز حذف المضاف للعلم به، وجعل المضاف إليه نائبًا عنه ومعربًا إعرابه: وإن قدر لفظ المحذوف والتفت إليه كقوله تعالى: ﴿أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ﴾[٧]، فالأصل : أو كذي ظلمات، فحُذِفَ (ذو) وأقيمَت (ظلمات)

---

(١) الإيضاح العضدي: ص ٧٣+ ٧٤

(٢) النور:٣٦-٣٧.

(٣) انظر: المفصل في صنعة الإعراب: ص٤٠+ ٤١

(٤) انظر: شرح التسهيل: ٣٥١/٢

(٥) الكتاب: ٢٧١/١

(٦) انظر: المفصل في صنعة الإعراب: ص ٩٣

(٧) النور:٤٠.

مقامَهُ، والتفت إليه معنى، فذكّر الضمير، ولولا الالتفاتُ إلى المعنى لأنث، وقد لا يلتفت إلى المحذوف كقوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا﴾[1]، ولو التفت هنا لقيل الذين كنا فيهم، والحذف في (واسأل القرية) قياسي لأنه أَمِنَ اللبسَ لعدم صلاحية وقوع السؤال على القرية حقيقةً بل وقع على أهلها[2]

ويمنع حذف المضاف إذا خلا من قرينة تدل عليه؛ لحدوث اللبس، نحو: ( ضربتُ غلامَ زيدٍ)، فلو حذف المضاف فقيل: (ضربتُ زيدًا) لوقع لبس ولم يفهم المراد، وبالتالي يمنع الحذف من هذا النوع ، إلا إن وجدت فيه قرينةً تدل على المراد كقوله: (مررت بالقرية فأكرمتني)، فإنه جائز، فذكر الإكرام بَيَّنَ أن المراد الأهل وليس القرية فجاز الحذف [3].

والذي ذهب إليه ابن مالك هو ما ذهب إليه الزمخشري، حيث قال: "وإذا أمنوا الإلباسَ حذفوا المضاف وأقاموا المضافَ إليه مقامَه وأعربوه إعرابَهُ. والعلم فيه قوله تعالى: " واسأل القرية " لأنه لا يلبس أن المسؤول أهلها لا هي. ولا يقولون رأيت هندًا يعنون رأيت غلامَ هندٍ"[4].

١٠- جواز نصب الفاعل ورفع المفعول به لظهور المعنى وأمْنِ اللبس:

قال ابن مالك: "وقد يحملهم ظهور المعنى والعلم بأمن اللبس مع ألا يجهل المراد على الإتيان في جملة واحدة بفاعل منصوب ومفعول مرفوع كقولهم: خرق الثوبُ المسمارَ، وكسَر الزجاجُ الحجرَ، وكقول الشاعر:

مثلُ القنافذ هدَّاجونَ قد بلغت نجرانَ أو بلغتْ سَوْءَاتِهِمْ هَجَرُ[5]

(١) يوسف:٨٢.

(٢) انظر: شرح التسهيل:٢٦٥+٢٦٦

(٣) انظر: شرح التسهيل:٣/٢٦٦+٢٦٧

(٤) انظر: المفصل في صنعة الإعراب: ص١٣٤+١٣٥

(٥) البيت من البسيط، الجمل في النحو: ص٧٩، المخصص: ٢/٣٠٣، لسان العرب: ٥/ ١٩٥ (نجر).

فرفع هجر ونصب السَّوْءَات وهي البالغة وهجر مبلوغة، كما رُفع الثــوبُ وهو المخروق ونُصبَ المسمارُ وهو الخارق. ... وقد حمل بعض النحويين علــى هذا قوله تعالى: ﴿ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلۡعُصۡبَةِ أُوْلِي ٱلۡقُوَّةِ﴾[١]، حكى ذلك الفــراء ورجح كون الباء معدّيَّة"[٢] وقد ذكر الخليل في كتابه الجمل في النحو: " وَالنَّصب الَّذِي فَاعله مفعول ومفعوله فَاعل مثل قَول الله -جلَّ وَعزَّ- فِي آل عمرَان: ﴿قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَقَدۡ بَلَغَنِيَ ٱلۡكِبَرُ﴾[٣]، والحدثان للمخلوق لَا للكبر وَمثله فِي مَرْيَم ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾[٤]، والحدثان للشيب لَا للرأس وَمَعْنَاهُ وَقد بلغت الْكبر وَمثله: ﴿ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلۡعُصۡبَةِ أُوْلِي ٱلۡقُوَّةِ﴾[٥]، مَعْنَاهُ لتنوء الْعصبَة بمفاتحه وَقيل معنى تنوء تذْهب"[٦]، وذكر ابن السراج البيت الذي ذكره ابن مالك وذكــر في حاشيته أن الشاهد فيه نصب الفاعل ورفع المفعول، حيث جعل ما حقــه أن يكون فاعلًا مفعولًا، وما حقه أن يكون مفعولًا فاعلًا، ومثل هذا: (خرق الثــوبُ المسمارَ) و(كسر الزجاجُ الحجرَ)[٧].

١١- يجوز الاستغناء عن لفظ الفعل وفاعله لحضور معناهما:

يجوز حذف الفعل وفاعله والاقتصار على المفعول به في عدة مواضع، من تلك المواضع: ما يستغنى عن لفظ الفعل بحضور معناه نحو قولك لمن شرع فــي إعطاءٍ: (زيدًا)، بإضمار الفعل (أعْطِ)، ولمن شرع في ذكر رؤيا: (خيرًا لنا وشرًّا لعدونا)، بإضمار الفعل (رأيتَ)، وقد يستغنى عن الفعل في الرد على الآمــر بــه

---

(١) القصص:٧٦.

(٢) شرح التسهيل: ٢/١٣٢+١٣٣

(٣) آل عمران:٤٠.

(٤) مريم:٤.

(٥) القصص:٧٦.

(٦) الجمل في النحو: ص٧٨+٧٩

(٧) انظر: الأصول في النحو: ٣/٤٦٤

وفق المعنى دون اللفظ كقوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰ تَهۡتَدُواْۗ قُلۡ بَلۡ مِلَّةَ إِبۡرَٰهِـۧمَ حَنِيفٗاۖ﴾[1]، أي: بل نتبع ملةَ إبراهيم، فأضمر الفعل (نتبع) لأن معنى كونوا هودًا أو نصارى: اتبعوا ملة اليهود وملة النصارى، فالإظهار والإضمار جائزان في مثل هذه المواضع قياسًا[2].

وقول ابن مالك بإضمار الفعل هو قول سيبويه حيث قال: ومما يَنتصب على إضمار الفعل أن يقول الرجل: (رأيتُ في المنام كذا وكذا)، فتقول: (خيرًا وما شر، وخيرًا لنا وشرًّا لعدونا). فالنصب على إضمار فعل (رأيت)، وإن شئت قلت: (خيرٌ لنا وشرٌّ لعدونا) بالرفع على الابتداء[3]، "ومن ذلك قوله -عزَّ وجلَّ- : ﴿بَلۡ مِلَّةَ إِبۡرَٰهِـۧمَ حَنِيفٗاۖ﴾[4]، أي بل نَتَّبعُ ملَّةَ إبراهيم حنيفًا، كأَنه قيل لهم: اتَّبِعوا، حين قِيل لهم: كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى"[5]، وقال بإضمار الفعل من جاء بعد سيبويه كالزمخشري[6].

١٢- يجوز الاستغناء عن لفظ الضمير العائد على المبدل منه لظهور معناه:

يختص بدلا البعض والاشتمال بتضمنهما ضميرًا عائدًا على المبدل منه نحو: (ضربت زيدًا رأسَهُ)، و(أعجبتني الجاريةُ حسنُها)، وقد يستغنى عن لفظ الضمير لظهور معناه نحو: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗاۚ﴾[7][8]، وقول ابن مالك هو قول أبي البقاء العكبري[9].

---

(١) البقرة:١٣٥.
(٢) انظر: شرح التسهيل: ٢/١٥٥+١٥٨
(٣) انظر: الكتاب: ١/٢٧٠
(٤) البقرة:١٣٥.
(٥)الكتاب: ١/٢٥٧
(٦) انظر: المفصل في صنعة الإعراب: ص ٥٨
(٧) آل عمران:٩٧.
(٨) انظر:شرح التسهيل:٣/٣٣٧
(٩) اللباب في علل البناء والإعراب: ٤١٣

**١٣- يجوز إبدال فعلٍ من فعلٍ إذا كان موافقًا له معنى:**

**قال ابن مالك: " ويبدل فعل من فعل موافق له في المعنى مع زيادة بيان، كقوله تعالى:** ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝٦٨ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا﴾[١]"[٢]، **وهو موافق لقول ابن السراج حيث قال: "وإنما يبدل الفعل من الفعلِ إذا كان ضربًا منه...، ونحو قولك: إنْ تأتني تَمْشِ أَمْشِ معكَ؛ لأن المشيَ ضرب من الإتيان، ولا يجوز أن تقول: إن تأتني تأكل آكلْ معكَ؛ لأن الأكل ليس من الإتيان في شيء"[٣].**

**١٤- إضمار المفعولَيْنِ اللَّذَيْن تعدَّى إليهما فعل الفاعل:**

**إن توافقا رتبةً بكونهما لمتكلم كـ(علَّمْتَني إياي)، أو لمخاطَبٍ كـ(علمتك إياك)، أو لغائب كـ(زيد علمته إياه)، أو لغائبين كـ(مال زيد أعطيته إياه)، فانفصال ثاني الحاضرَيْنِ واجب؛ لأنه يكون مثل الأول لفظًا ومعنى، وانفصال ثاني الغائبين واجب أيضًا إن كان هو الأول في المعنى، أو شبيهًا بما هو الأول في المعنى نحو: (مال زيد أعطيته إياه)، ويجوز اتصاله على ضعف إن لم يشتبها لفظا، كقول بعض العرب: (هم أحسنُ الناسِ وجوها وأنْضَرهموها)، فإن اختلفَا رتبةً جاز الأمران نحو: (الدرهم أعطيتكه)، و(أعطيتك إياه)، ولك مع الفصل أن تقدم الأسبق رتبة أو أن تؤخره[٤]، فابن مالك أوجب انفصال ثاني الغائبين إن كان هو الأول في المعنى، أو شبيهًا بما هو الأول في معناه، ولم يستوجبه سيبويه ، حيث قال: "فإذا ذكرت مفعولين كلاهما غائب فقلت أعطاهوها وأعطاهاه، جاز، وهو عربي. ولا عليك بأيهما بدأت، من قبل أنهما كلاهما غائب. وهذا**

---

(١) الفرقان:٦٨-٦٩.

(٢) شرح التسهيل: ٣٤٠/٣

(٣) الأصول في النحو: ٤٩/٢

(٤) انظر: شرح التسهيل: ١٥١/١

أيضًا ليس بالكثير في كلامهم؛ والأكثر في كلامهم: أعطاه إياه"[١]، وقال بقول سيبويه الزمخشري[٢].

١٥- قد يحذف القول ويستغنى عنه بالمقول، وقد يحذف المقول ويستغنى عنه بالقول، لدلالة المعنى عليه والاستغناء بالمقول عن القول أكثر:

يرى ابن مالك ما يراه البصريون : أنه إذا جاء مقول بعد النداء والدعاء ونحوهما، فإنه يقدر قولٌ يكون به المقول محكيًّا ، لأن حذف القول والاستغناء عنه بالمقول لدلالة المعنى عليه مجمع عليه في غير محل النزاع، كقوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسۡوَدَّتۡ وُجُوهُهُمۡ أَكَفَرۡتُم بَعۡدَ إِيمَٰنِكُمۡ﴾[٣]، أي فيقال لهم: أكفرتم بعد إيمانكم، وبالتالي يكون حذفه في محل النزاع أولى؛ لأنه مدلول عليه بدلالتين: معنوية ولفظية، وأيضًا بقاء المحكي وحذف القول نظير بقاء المفعول وحذف الفعل، وهو في الكلام كثير، فيلحق به النظير، فمن مواضع التقدير قوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبۡنَهُۥ وَكَانَ فِي مَعۡزِلٖ يَٰبُنَيَّ ٱرۡكَب مَّعَنَا﴾[٤]، وقوله تعالى: ﴿وَنَادَوۡاْ يَٰمَٰلِكُ لِيَقۡضِ عَلَيۡنَا رَبُّكَۖ﴾[٥]، وهو الأكثر، ومثال إغناء القول عن المحكي كقولك: (أنا قال زيد، ولو رآني لفر)، تريد: (أنا قال زيد يغلبني، ولو رآني لفر)، فاستغنى بالقول وحذف المحكي لدلالة ما بعده عليه، والاستغناء بالمحكي عن القول أكثر[٦]، وقد ذكرت الكتب السابقة بعض الأمثلة في بعض المسائل قدر فيها القول على مذهب البصريين: قال سيبويه في باب (إن): " كان عيسى يقرأ هذا الحرف: ﴿فَدَعَا رَبَّهُۥٓ أَنِّي مَغۡلُوبٞ فَٱنتَصِرۡ﴾[٧] أراد أن يحكي، كما قال -عز وجل-:

(١) الكتاب لسيبويه: ٣٦٥/٢

(٢) انظر: المفصل في صنعة الإعراب: ص ١٦٩

(٣) آل عمران:١٠٦.

(٤) هود:٤٢.

(٥) الزُّخرُف:٧٧.

(٦) انظر: شرح التسهيل: ٩٦/٢-٩٨

(٧) القمر:١٠.

﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ مَا نَعۡبُدُهُمۡ﴾[١] كأنه قال والله أعلم: قالوا ما نعبدهم. ويزعمون أنَّها في قراءة ابن مسعود كذا. ومثل ذلك كثيرٌ في القرآن "[٢]، قال ابن السراج: "قراءة: ﴿فَدَعَا رَبَّهُۥٓ أَنِّي مَغۡلُوبٞ فَٱنتَصِرۡ﴾[٣] أي: دعا ربه فقال: إني مغلوب"[٤]، وذكر السيرافي : القول مقدر في قوله تعالى: ﴿وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓاْ أَيۡدِيهِمۡ أَخۡرِجُوٓاْ أَنفُسَكُمُۖ﴾[٥] أي: يقولون أخرجوا أنفسكم[٦].

**المطلب الثاني : أثر علاقات المعنى في التقعيد النحوي:**

أثر علاقات المعنى كالترادف، والتقابل، والاشتمال، وعلاقة الجزء بالكل في التقعيد النحوي :

١- علاقة الترادف في المعنى في التقعيد النحوي:

أ- المصدر الموافق لعامله معنًى لا لفظًا:

يجوز أن يقوم مقام المصدر المؤكد لعامله مرادف له نحو: (جلست قُعودًا)، وقول امرئ القيس:

وَيَوْمًا عَلَى ظَهْرِ الْكَثِيبِ تَعَذَّرَتْ عَلَيَّ وَآلَتْ حَلْفَةً لَمْ تَحَلَّلِ[٧]

فحلفةً منصوب بآلتْ لا بحلفتْ، فحلفةً معمول لمرادفه معنًى[٨].

---

(١) الزُّمَر:٣.

(٢) الكتاب: ١٤٣/٣

(٣) القمر:١٠.

(٤) الأصول في النحو: ٢٦٤/١

(٥) الأنعام:٩٣.

(٦) انظر: شرح كتاب سيبويه:١٦٦/٣

(٧) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص٣٢، وفي: جمهرة أشعار العرب: ص ١٢١ ، ومقاييس اللغة: ٢٥٥/٤ (عذر)، وتاج العروس: ٣٣٠/٢٨ (حلل).

(٨) انظر: شرح التسهيل: ١٨٠/٢-١٨٢

وسبق ابن مالك ابن جني حيث قال فيما ينوب عن المصدر: "تقول إنَّه ليعجبني حبًّا شَدِيدًا، لأَنَّ أَعجبني وأحببته فِي معنى وَاحِد ....تنصب حبًّا على الْمصدر بِمَا دلَّ عَلَيْهِ يُعجبهُ وَكَذَلِكَ إِنِّي لأبغضه كَرَاهِيَةً وَإِنِّي لأشْنَؤُهُ بغضًا"(١)، وقال بما قاله ابن جني مَنْ أتى بعده كالزمخشري(٢)وابن الحاجب(٣).

ب- الحال المؤكدة لعاملها :

من الحال المؤكدة لعاملها أن يوافق عامله لفظًا لا معنى، أي: يكن مرادفًا له، وهو كثير نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ﴾(٤)، وقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ وَلَّيۡتُم مُّدۡبِرِينَ﴾(٥).

وقد أشار ابن جني بأمثلة للحال المؤكدة(٦)، وتناول الزمخشري ضربًا من الحال المؤكدة حيث قال: "والحال المؤكدة هي التي تجيء على إثر جملة عقدها من اسمين لا عمل لهما لتوكيد خبرها وتقرير مؤداه ونفي الشك عنه، وذلك قولك زيد أبوك عطوفًا" (٧)، وقال بقوله أبو البقاء العكبري(٨)وابن الحاجب(٩).

(١) اللُّمَع في العربية: ص٥٠

(٢) انظر: المفصل في صنعة الإعراب: ص ٥٥

(٣) انظر: الكافية في علم النحو: ص ١٨

(٤) البقرة:٦٠.

(٥) التوبة:٢٥.

(٦) انظر: الخصائص: ٢/٢٧٠

(٧) المفصل في صنعة الإعراب: ص٩٢

(٨) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١/٢٨٨

(٩) انظر: الكافية في علم النحو: ص ٢٤

٢- علاقة الجزء بالكل من حيث المعنى في التقعيد النحوي[١]:

أ- جَرُّ صاحبِ الحال بالإضافة :

قال ابن مالك : صاحب الحال حقه ألا يكون مجرورًا بالإضافة، ويجوز أن يجر بالإضافة، إذا كان المضاف جزءه نحو قوله تعالى: ﴿وَنَزَعۡنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنۡ غِلّٖ﴾[٢]، أو كجزئه، نحو قوله تعالى: ﴿أَنِ ٱتَّبِعۡ مِلَّةَ إِبۡرَٰهِيمَ حَنِيفٗاۖ﴾[٣]، وحسن جعل الذي أضيف إليه جزؤه أو كجزئه، لأنه قد يستغنى به عن المضاف، فلو قيل في الكلام: ( نزعنا ما فيهم من غل إخوانًا)، و(اتبع إبراهيم حنيفًا) لحسُنَ، ولم أجدْ -وفق اطِّلاعي - من قال به قبل ابن مالك.

ب- ضابط الإضافة بمن:

تأتي الإضافة بمعنى (من)، وضابطها: أن يكون المضاف بعض المضاف إليه، كـ(ثوب خزٍّ)، و(خاتم فضَّةٍ)، فالثوب بعض الخزِّ، والخاتم بعض الفضة، مع صحة إطلاق اسمه عليه، والإخبار به عنه[٤].

قال المبرد: " أو تضيف بعضًا إلى كل نحو قولك هذا ثوب خز وخاتم حديد ونحو ذلك"[٥] ، وقال ابن السراج: " الإضافة التي بمعنى (من) فهو أن تضيف الاسم إلى جنسه نحو قولك: ثوب خز وباب حديد، تريد ثوبًا من خز وبابًا من حديد، فأضفت كل واحد منهما إلى جنسه الذي هو منه، وهذا لا فرق فيه بين إضافته بغير (من) وبين إضافته بـ(من) وإنما حذفوا (من) هنا استخفافًا، فلما

(١) ينظر:نماذج أخرى: ٣/٢٣٦-٢٣٨، ٣/٣٢٣، ١/١٥٦+١٥٧

(٢) الأعراف:٤٣.

(٣) النحل:١٢٣.

(٤) انظر: شرح التسهيل: ٣/٢٢٣

(٥) المقتضب: ٤/٢٤

حذفوها التقى الاسمان فخفض أحدهما الآخر"[١]، وقال بمثل قوله أبو القاسم الزجاجي[٢] ، وأبو علي الفارسي[٣].

ج- العطف بـــ(حتى):

قال ابن مالك: لا يُعطَف بحتى إلا بعضٌ أو كبعض، نحو: (فاق علي - رضي الله تعالى عنه- الأبطال حتى عنترة)، و(أعجبتني الجاريةُ حتى حديثُها)، فالحديث ليس بعضًا، ولكنه كبعض، وغايةٌ لمعطوف عليه في زيادة أو نقص[٤].

وقال به ابنُ السراج[٥] قبله، وكذلك أبو سعيد السيرافي حيث قال: " (ليست (حتى) من حروف العطف في الأصل، وإنما عطف بها في الأسماء الذي يصح أن يكون غاية كقولك: خرج القوم حتى زيد، كما تقول: خرج القوم حتى زيد، ولو قلت: خرج القوم حتى شأنك لم يجز، ولو قلت: وشأنك، وفشأنك جاز؛ لأنهما حرفا عطفٍ وضعا للاشتراك، وإنما جاز العطف بحتى في الأسماء لأن الاسم المجرور بعد (حتى) داخل في الأسماء التي قبلها، فصار فيه معنى العطف بدخوله فيما دخل فيه ما قبله، وأما في الفعل فليس كذلك"[٦].

د- العطف بـــ(الواو):

يجوز أن يعطف بالواو بعض متبوعها، نحو قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾[٧]، وقوله تعالى: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلۡوُسۡطَىٰ﴾[٨][٩].

---

(١) الأصول في النحو: ١/٥٣+٥٤

(٢) انظر:الإيضاح في علل النحو: ص ١٠٨

(٣) انظر:الإيضاح العضدي: ٢٦٧

(٤) انظر: شرح التسهيل: ٣/٣٥٧+٣٥٨

(٥) الأصول في النحو: ١/٤٢٤

(٦) شرح كتاب سيبويه: ٣/٢١٧

(٧) البقرة:٩٨.

(٨) البقرة:٢٣٨.

(٩) انظر: شرح التسهيل: ٣/٣٥٠

٣- علاقة الاشتمال في التقعيد النحوي:

أ- ينوب عن المفعول المطلق ما كان ضربًا من فعله الذي أخذ منه.

يُنصب المفعول المطلق بمثله أو بمرادفه أو اسم نوع من فعله الذي أخذ منه كقولهم: رَجعت القهْقَرى[١]، وقعدت القُرْفُصاء[٢][٣]

وقد نقلها ابن مالك ممن سبقه كسيبويه[٤]، وابن السراج[٥] ، والسيرافي[٦]، وأبي علي الفارسي[٧] ، وابن جني[٨] ، والزمخشري[٩].

ب- وقوع المصدر حال:

يقع المصدر حالًا نحو قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ ٱدۡعُهُنَّ يَأۡتِينَكَ سَعۡيٗاۚ﴾[١٠]، و(كلمته مشافهةً)، و(أتيته ركضًا ومشيًا) [١١].

وقد قال به من سبقهُ كسيبويه، حيث قال في باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال: " وذلك قولك: قَتلتُهَ صَبْرًا، ولقَيتُه فُجاءةً ومفاجأةً، وكفاحًا ومكافحةً، .. وليس كلُّ مصدرٍ وإنْ كان في القياس مثلَ ما مضى من هذا الباب يوُضَعُ هذا الموضعَ؛ لأنَّ المصدر ههنا في موضع فاعِلٍ إذا كان حالًا. ألا ترى أنه لا يَحسن أَتانا سُرْعَةً ولا أَتانْا رُجْلةً؟ "[١٢]، كما قال المبرد: "وَمن المصادر مَا يَقع فِي مَوضِع الْحَال فيسد مَسَدَّهُ، فَيكون حَالًا، لِأَنَّهُ قد نَاب عَن اسْم الْفَاعِل، وأغنى

(١) "الْقَهْقَرَى: الرُّجُوع إِلَى خلف وَفُلَان يمشي الْقَهْقَرَى يرجع على عَقِبَيْهِ"، المعجم الوسيط: ٢/٧٦٤

(٢) "القرفصاء فَهُوَ أَن يجلس الرجل كجلوس المحتبي وَيكونَ احتباؤه بيدَيْهِ يضعهما على سَاقيه كَمَا يحتبي بِالثَّوْبِ تكون يَدَاهُ مَكَان الثَّوب"، غريب الحديث: ١/٢١٠+٢١١

(٣) انظر: شرح التسهيل: ٢/١٨٠+١٨١

(٤) الكتاب لسيبويه: ١/٣٥

(٥) انظر: الأصول في النحو: ١/١٦٠

(٦) شرح كتاب سيبويه: ١/٢٦٦

(٧) الإيضاح العضدي: ١٦٨

(٨) اللُّمَع في العربية: ص٤٩

(٩) المفصل في صنعة الإعراب: ص ٥٥

(١٠) البقرة:٢٦٠.

(١١) انظر: شرح التسهيل: ٢/٣٢٨

(١٢) الكتاب: ١/٣٧٠+٣٧١

غناءه، وَذَلِكَ قَوْلهم: قتلته صبرًا إِنَّمَا تَأْوِيله: صَابِرًا أَو مصبَّرًا، وَكَذَلِكَ: جِئْته مشيًا؛ لِأَن الْمَعْنى: جِئْته مَاشِيًا فالتقدير: أمشى مشيًا، لِأَن المجيء على حالات، ... فَهَذَا اخْتِصَار يدل على مَا يرد مِمَّا يشاكلها، ويجر مع كل صنف منها"[١]، وعقب ابن السراج بقوله : إن المبرد خالف سيبويه[٢]، وقال الزمخشري: "وليس عند سيبويه بقياس وأنكر أتانا رجلة وسرعة، وأجاز المبرد في كل ما دل عليه الفعل"[٣].

ج- يكثر ورود الحال -مستغنيًا عن الاشتقاق- إذا كان دالًّا على نوع الشيء نحو قوله: (هذا تمرك شهريزًا )، و(هذا مالك ذهبًا)[٤].

٤- علاقة التقابل في التقعيد النحوي:

أ- عودة الضمير على المسكوت عنه لاستحضاره بمقابله:

كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ﴾[٥].

أي من عمر غير المعمَّر، فأعيد الضمير على غير المعمر، لأن ذكر المعمَّر مشعر بمقابله وهو القصير العمر، فأعيدت هاء عمره إليه ولم يذكر لإشعار مقابله [٦].

ب- اكتساب (غير) التعريف بالإضافة غير إذا وقعت بين ضدين: (غير) شديدة الإبهام ولا تقبل التعريف فلا فرق بين قولك: رأيته ورجلًا غيره. وقولك رأيته ورجلًا آخر، وقد يُعنى بغير مغايرة خاصة فيحكم بتعريفها، وذلك إذا وقع (غير) بين ضدَّيْنِ كقول أبي طالب:

فلْيكُنْ المغلوبُ غيرَ الغالِبِ  وليكُنْ المسلوبُ غيرَ السالب[٧][٨]

(١) المقتضب: ٢٣٤/٣

(٢) انظر: الأصول في النحو: ١٦٤/١

(٣) المفصل في صنعة الإعراب: ص٩٠+٩١

(٤) انظر: شرح التسهيل: ٣٢٤/٢

(٥) فاطر:١١.

(٦) انظر: شرح التسهيل: ١٥٩/١+١٢٢/٢

(٧) البيت من الرجز، لأبي طالب، شرح كتاب سيبويه: ٣٢٠/٢، شرح الكافية الشافية: ٩١٦/٢، تمهيد القواعد: ٣١٦٩/٧

(٨) انظر: شرح التسهيل: ٢٢٦/٣

## الخاتمة:

**من أهم النتائج التي خرج بها هذا البحث:**

**١. أن للمعنى مكانةً واضحةً في الدرس النحوي، فهو يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالصناعة النحوية، وبالتالي يمكن أن نقول: إن النحو قائم على المعنى والصناعة النحوية.**

**٢. أن للمعنى أثرًا في تقعيد الأحكام النحوية، فالقول بالإضمار، والإظهار، والتقديم، والتأخير، والجواز، والوجوب، والمنع، راجع إلى المعنى، فوضوح المعنى وحضوره وعدم اللبس فيه؛ يجيز القول بالإضمار، والإظهار، والتقديم ، والتأخير، وعدم وضوح المعنى ، وامكانية حدوث اللبس؛ يوجب الإظهار، ويمنع الحذف كما يوجب البقاء على الأصل من غير تقديم أو تأخير.**

**٣. أن لعلاقات المعنى أثرًا في تقعيد القواعد النحوية، فعلاقة الترادف، أو التقابل ، أو الاشتمال أوالجزء بالكل، أو العكس، لها دور في تقعيد القواعد كجواز قيام أحد المترادفَيْنِ مقام الآخر، وجواز الاستغناء بالجزء عن الكل....وما إلى ذلك من أثر علاقات المعنى في تقعيد القواعد.**

## ثبت المصادر والمراجع:


- الأصول في النحو، تأليف: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، نشر: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، من دون طبعة وتاريخ الطبع
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، تأليف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين ، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، نشر: دار الغرب الإسلامي، ط(١)، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تأليف : محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش ، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، نشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، ط(١)، ١٤٢٨ هـ
- الجمل في النحو، تأليف: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري ، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط(٥)، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م
- الحدود في النحو ، تأليف: علي بن عيسى الرماني ، تحقيق: بتول قاسم ناصر، نشر: كلية الآداب جامعة بغداد، من دون طبعة وتاريخ الطبع
- الخصائص، تأليف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ، نشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط (٤)الطبعة، من دون تاريخ الطبع
- الدر الفريد وبيت القصيد، تأليف: محمد بن أيدمر المستعصمي ، تحقيق: الدكتور كامل سلمان الجبوري، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط(١) ، ١٤٣٦هـ – ٢٠١٥ م
- ديوان امرئ القيس، تأليف: امْرُؤُ القَيْس بن حجر بن الحارث الكندي، من بني آكل المرار، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، نشر: دار المعرفة – بيروت، ط(٢)، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م
- سر صناعة الإعراب، تأليف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، نشر: دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ط(١)، ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م
- سنن سعيد بن منصور، تأليف: أبو عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني الجوزجاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: الدار السلفية – الهند، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ –١٩٨٢ م.

- شرح تسهيل الفوائد، تأليف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين ، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، نشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط(١) (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م)ز
- شرح كتاب سيبويه، تأليف: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط(١)، ٢٠٠٨ م
- شرح الكافية الشافية، تأليف: جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، تحقيق و تقديم له: عبد المنعم أحمد هريدي، نشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط(١)، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م
- الشعر والشعراء، تأليف: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، نشر: دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣ هـ
- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تأليف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، نشر: محمد علي بيضون، ط(١)، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تأليف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، نشر: دار العلم للملايين – بيروت، ط(٤)، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م
- العقد الفريد، تأليف: أبو عمر، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه ابن حبيب ابن حدير بن سالم المعروف بابن عبد ربه الأندلسي، نشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط(١)، ١٤٠٤ هـ
- غريب الحديث، تأليف: أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي ، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، نشر مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الدكن، ط(١)، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م
- غريب الحديث، تأليف: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ، تحقيق: د. عبد الله الجبوري، نشر: مطبعة العاني – بغداد، ط(١)، ١٣٩٧هـ
- الفروق اللغوية، تأليف: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري ، تحقيق و تعليق: محمد إبراهيم سليم، نشر: دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، من دون طبعة وتاريخ الطبع.

- الكتاب، تأليف: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، نشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط(٣)، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م
- لسان العرب، تأليف: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى ، نشر: دار صادر – بيروت، ط(٣)، ١٤١٤ هـ.
- اللمع في العربية، تأليف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ، تحقيق: فائز فارس، نشر: دار الكتب الثقافية – الكويت، من دون طبعة وتاريخ الطبع
- المخصص، تأليف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي ، تحقيق: خليل إبراهم جفال، نشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط(١)، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، تأليف: أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس، نشر: المكتبة العلمية – بيروت، من دون طبعة وتاريخ الطبع.
- معجم اللغة العربية المعاصرة، تأليف: د أحمد مختار عبد الحميد عمر بمساعدة فريق عمل ، نشر: عالم الكتب، ط(١)، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م،
- المعجم الوسيط، تأليف: مجمع اللغة العربية بالقاهرة: (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، نشر: دار الدعوة، من دون طبعة وتاريخ الطبع.
- المفصل في صنعة الإعراب، تأليف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله ، تحقيق: د. علي بو ملحم، نشر: مكتبة الهلال – بيروت، (ط)١، ١٩٩٣.
- المقتضب، تأليف: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد ، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، نشر: عالم الكتب. – بيروت، من دون طبعة وتاريخ الطبع.
- منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، تأليف: لطيفة ابراهيم محمد النجار، إشراف: الاستاذ نهاد الموسى، قدمت هذه الرسالة استكمالًا لمتطلبات نيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها بكلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية، ١٩٩٥.
- نظرية المعنى في الدراسات النحوية، تأليف أ.د. كريم حسين ناصح الخالدي، نشر: دار صفاء للنشر و التوزيع– عمان، ط(١)، ١٤٢٧ه -٢٠٠٦م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، نشر: المكتبة التوفيقية – مصر، من دون طبعة وتاريخ الطبع.

## فهـرس الموضـوعـات


| م | الموضـوع | الصفحة |
|---|---|---|
| ١- | الملخص | ٢٢٠ |
| ٢- | Abstract | ٢٢١ |
| ٣- | مقدمة: | ٢٢٢ |
| ٤- | المبحث الأول: أثر المعنى في تقعيد الأحكام النحوية: | ٢٢٥ |
| ٥- | المبحث الثاني : أثر علاقات المعنى في التقعيد النحوي: | ٢٢٨ |
| ٦- | الخاتمة | ٢٤٧ |
| ٧- | ثبت المصادر والمراجع | ٢٤٨ |
| ٨- | فهرس الموضوعات | ٢٥١ |